

وقفه مع اللغة

د. فوزي حسن الشايب

جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

جاء في كتاب الصاحبي «قال بعض الفقهاء : كلام العرب لا يحيط به إلا نبي» . وقد علق ابن فارس على هذه المقولة قائلاً : «وهذا الكلام حري أن يكون صحيحاً . وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها»^(١) . سقنا هذا الخبر بين يدي بحثنا تنبيهاً على هذه الحقيقة التي ربما غفل عنها بعض الباحثين . فليس في وسع أحد يقينا - عرفاً وشرعاً وعقلاً - بالغاً من العلم ما بلغ ، الا حاطة بكل ما جاء عن العرب ، وإذ قد سلمنا بهذا ، فإن الحكم بتخطئة هذا الأسلوب أو ذلك الاستعمال سيكون صادراً حتماً عن استقراء ناقص للنصوص ، فإذا أضفنا الى ذلك أن كل ما وصل إلينا من كلام العرب لا يمثل إلا نسبة ضئيلة بشهادة «أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر»^(٢) أبي عمرو بن العلاء في قولته المشهورة : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»^(٣) . يتبين لنا مدى جرأة بعضهم على اللغة حين يتسرعون في إطلاق الأحكام على بعض الاستعمالات بناء على أسس معيارية لا وصفية ،

١ - الصاحبي ص ٢٦ .

٢ - بغية الوعاة ٢/٢٣١ .

٣ - الخصائص ١/٣٨٦ .

مما يجعلهم دعاء تعسير لا تيسير ، ويجعل أحكامهم أشبه شيء بمعاول هدم لا بناء ، ولذا فاننا نشارك الدكتور أحمد مختار عمر في رأيه حيث قال وما أحسن ما قال^(٤) : «إن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب ، لأن الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة وهذا يستلزم الاستقراء التام ، وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان» . .

وكل من يتصفح الكتب التي تعني بالأخطاء الشائعة يجد الكثير من مظاهر الجور على اللغة ، والتي تتمثل في حرمان كثير من المفردات حق الحياة من جهة ، وإضفاء صفة الشرعية على بعض الاستعمالات اللقطة المتلفعة بدثار الهجنة من جهة أخرى . وسنعرض فيما يلي أمثلة رمزية لهذه وتلك .

أولاً : تكرير «بين» في مثل : جمعت بين زيد وبين عمرو .

«بين» ظرف مكان ، وهو «موضع للتوسط إما بين اثنين منفصلين نحو : المال بين زيد وعمرو ، وإما بين اثنين مجتمعين في لفظة نحو : المال بين الرجلين ، وإما بين جماعة مفرقة نحو : المال بين زيد وعمرو وبكر ، وإما بين جماعة مجتمعمة في لفظة نحو : المال بين الرجال أو بين القوم»^(٥) . هذا هو الأصل في استعمال الظرف «بين» ؛ أي إنه لا يضاف إلا إلى ما يدل على غير واحد من الأسماء ، أو إلى واحد عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف^(٦) . وعلى هذا الأساس بني الأستاذ محمد العدناني^(٧) والدكتور أحمد

٤ - العربية الصحيحة ص ١٢٩ .

٥ - خزانة الأدب ٨/١١ .

٦ - لسان العرب ٢١٢/١٦ .

٧ - معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٦ .

غُتار عمر^(٨) حكمهما في تخطيطه تكرير الظرف «بين» ، نظراً لأنه لا معنى لوجودها ولا فائدة في تكريرها، فالتكرير إذاً عيٌّ «تكره البلاغة ولا يسيغه الذوق»^(٩) . ولكن على الرغم من أن تكرير «بين» مرغوب عنه نحويّاً ، فإن العرب قد كررتها ، ولم يروا بأساً في ذلك ، فاللغة أعم وأوسع من قواعد النحو وتقنياته . وقد ذكر الأستاذ العدناني نفسه أربعة شواهد شعرية لعنّرة وذي الرمة وعدي بن زيد وأعشى همدان^(١٠) . ولا ندرى لم فاته بيت ذي الرمة المشهور :

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا آنت أم أم سالم^(١١)

وقال كعب بن مالك :

فليات مأسدة تسن سيوفها
بين المذاذ وبين جزع الخندق^(١٢)

ومعروف تماماً أن هؤلاء الشعراء كلهم ممن يحتج بشعره ، فهل كان هؤلاء وغيرهم ممن سنذكر لاحقاً لا يحسنون استعمال اللغة ولا يدورن ما دلالات الكلم ؟ لا شك في أنهم أحسن منا استعمالاً لها ، وأدرى منا بأسرارها . ونقول : إن تكرير «بين» في كلام العرب إنما يمثل في الحقيقة فرق ما بين النظرية والتطبيق ؛ فرق ما بين النظم والأعراف اللغوية وبين استعمال اللغة الحي على ألسنة الناس ، إن اللغة في تطور مستمر في مفرداتها

٨ - العربية الصحيحة ص ١٦١ .

٩ - معجم الاخطاء الشائعة ص ٤٦ .

١٠ - المرجع السابق نفس الصفحة .

١١ - الخصائص ٤٥٨/٢ .

١٢ - السيرة ٢٦١/٢ .

وأساليها ، وتكرير «بين» إنما يمثل تطوراً في الاستعمال اللغوي توكيداً أو تقوية لمعنى الوسطية وتحقيقتها لها . وإذا كان بعض اللغويين قد أعطى نفسه الحق في مقاضاة العرب واصدار الأحكام على كلامهم ، فإننا نقول لهم لقد نص المحققون على أن «ما ثبت عن العرب لا سبيل إلى رده»^(١٣) . وإذا قد ثبت تكرير «بين» فلا مانع من قبول ذلك ، لأننا إنما نحكي العرب في طريقة نطقهم واستعمالهم اللغة ، والشعر هو سبيل مهم من جملة السبل لتعرف ذلك ، والوقوف عليه ، فقد اعتاد اللغويون الرجوع اليه حتى لتجلية ما اشتبه عليهم من القرآن الكريم ، ففي الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس : «إذا اشتبه عليكم شيء من القرآن فاطلبوه في الشعر»^(١٤) . وهذا وأن كان يتعلق بتجلية المعاني ، إلا أن الشعر يعتمد عليه أيضاً في الألفاظ والأساليب ، فقواعد النحو قد وضعت في أكثرها بناء على لغة الشعر . ولا ينبغي لنا أن نجعل الضرورة الشعرية مشجباً نعلق به كل ما لا يروق لنا من أساليبهم واستعمالاتهم ، ولا سيما أن صاحب الخزانة قد نص أن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه ، وإنما الجائز غلظه في المعاني^(١٥) . وما دام الأمر كذلك فلا بد من القبول والتسليم بما جاء عنهم ، وأن لا نأخذ في التأويل والتوجيه ما لم تدعنا إلى ذلك ضرورة ملحة ، إذ لا اجتهاد مع وجود النص كما يقال ، هذا ونقول أيضاً «وليس اللغة كلها تؤخذ بالقياس»^(١٦) .

ثم إذا لم تكن الشواهد الشعرية التي اشتشهد بها الأستاذ العدناني بالإضافة إلى هذا الذي ذكرناه - كافية ومقنعة ، فإن في جري هذا الاستعمال

١٣ - تذكرة النحاة ص ٣٤٥ .

١٤ - مجالس نعلب ١/٣١٧ .

١٥ - خزانة الأدب ٤/١٣٤ .

١٦ - تذكرة النحاة ص ٤٥٨ .

على لسان أفصح من نطق بالضاد ، ولسان أصحابه رضوان الله عليهم لخير مسوغ له ، جاء في صحيح البخاري قوله صلى الله عليه وسلم : «إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده...»^(١٧) ، وعن أبي سفيان قال : سمعت جابراً يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(١٨) ، وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :^(١٩) «ما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم...» . ومن كلام أبي جمره رضي الله عنه :^(٢٠) «كنت أترجم بين يدي ابن عباس وبين الناس» . ومن كلام علي كرم الله وجهه : «وما بين أحدكم وبين الجنة أو النار إلا الموت أن ينزل به»^(٢١) ، وقوله أيضاً «فحيل بين أحدكم وبين منطقه»^(٢٢) وقوله «... فأوعز إليه ألا يحول بين ناقة وبين فصيلها»^(٢٣) ، وقوله «... وساعة يخلي بين نفسه وبين لذتها»^(٢٤) .

ثم هذا هو سيبويه ، أبو النحو وإمام العربية الذي استهل كتابه الخالد بقوله : «هذا علم ما الكلم من العربية» يقول :^(٢٥) «واعلم أن «اذن» إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمداً عليه ، فإنها ملغاة لا تنصب البتة» . ويقول أيضاً :^(٢٦) «وليس بين كنت سرت وبين سرت مرة في الزمان

١٧ - صحيح البخاري ٤/٥ .

١٨ - صحيح مسلم ٤٩/١ .

١٩ - صحيح البخاري ١٨٢/٦ .

٢٠ - صحيح مسلم ٢٧/١ .

٢١ - نهج البلاغة ١١٠/١ .

٢٢ - السابق ٢١٢/١ .

٢٣ - السابق ٢٥/٣ .

٢٤ - السابق ٩٣/٤ .

٢٥ - الكتاب ١٨/٣ .

٢٦ - الكتاب ٢١/٣ .

من وها هو الأخص الذي قدمه الفراء على أهل زمانه ، ووصفه ثعلب بأنه كان أوسع الناس علماً^(٢٧) ، لا يجد غضاضة هو الآخر في تكرير «بين» وذلك حيث يقول :^(٢٨) «ففرق بين هذه الواو وبين واو العطف» . ثم هذا المبرد يقول :^(٢٩) «وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار» . وهذا ابن السراج الذي قيل بشأنه «ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله»^(٣٠) يقول : « . . . لا فرق بين اضافة بغير «من» وبين اضافة «بمن»^(٣١) . ومن كلامه أيضاً : «والفرق بين الحال وبين الصفة»^(٣٢) . وجاء في مجالس العلماء للزجاجي :^(٣٣) «جمع بلال بن أبي بردة بين ذي الرمة وبين رؤبة بن العجاج» . ومن كلام ابن جنى «وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة»^(٣٤) . ثم هذا عبد القاهر الجرجاني يقول هو الآخر «ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر»^(٣٥) . وانظر في مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧ ، وشرح الكافية للرضي ، ٣٧٩/٢ و ٤٧٩/٤ ، وأخيراً فهذا صاحب معجم لسان العرب اللغوي الكبير ابن منظور يقول :^(٣٦) وكما يقولون همزة بين بين أي أنها همزة بين الهمزة وبين حرف اللين» ، وقوله في موضع آخر : « . .

٢٧ - انباه الرواه على انباه النحاة ٣٩/٢ - ٤٠ .

٢٨ - اعراب القرآن/النحاس ١٧٧/٤ .

٢٩ - المقتضب ٣٣٣/٢ .

٣٠ - معجم الأدباء ١٩٨/١٨ .

٣١ - الأصول في النحو ٥٤/١ .

٣٢ - السابق ٢١٤/١ .

٣٣ - مجالس العلماء ص ١٢٣ .

٣٤ - الخصائص ٣٥٦/٢ .

٣٥ - دلائل الاعجاز ص ١٥١ .

٣٦ - لسان العرب ٢١٤/١٦ .

لأنه لا قرابة بين الرجل وبين أمائه»^(٣٧) ، ومن كلام أبي حيان : «هذا ملخص مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن ولاد»^(٣٨) . هذه مجرد أمثلة رمزية ، ومن ينقب في كتب التراث يقف على أمثلة كثيرة جداً على ظاهرة تكرير «بين» مما يدل على أن التكرير شائع ومقبول في الاستعمال قديماً وحديثاً ، وإذا فلا معنى للحجر عليه واستبعاده ، فلا شيء يتنافى مع العلم أكثر من الثبوت والتحجر .

ثانياً : الصفة المؤكدة مثل : له بيتان اثنان^(٣٩)

يخطيء الأستاذ العدناني مثل هذا القول ، لأن البيتين لا يكونان غير اثنين ، فلا معنى للمجيء بكلمة اثنين ، (هكذا) ! والحقيقة أن أنكار مثل هذا الأسلوب ليعد من العجب العجائب ، ألم يقرأ الأستاذ الكريم قوله تعالى : «وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد» أو قوله تعالى : فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة» أو قوله تعالى : «إنما هو إله واحد» وآيات أخرى كثيرة ، وماذا يقول عن قول العرب : «أمس الدابر لا يعود» ؟ وهل يكون الأمس إلا دابراً ، وقولهم أيضاً : «الميت العابر» ، وهل يكون الميت إلا عابراً ؟ كيف يخطيء الناس إذا في قولهم : له بيتان اثنان ؟ وعلى فرض أن القائل أو المتكلم لا يعرف الوظيفة النحوية لكلمة «اثنين» حقاً ، فإنه ينبغي للغوي قبولها على أساس أنها تصنف صفة مؤكدة في التحليل اللغوي .

ثالثاً : بمثابة الأخ :

٣٧ - السابق ١٥/١٩ .

٣٨ - تذكرة النحاة ص ١٧٢ ، ٥٧٩ .

٣٩ - معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٣ .

يخطيء كل من الأستاذ عباس أبو السعود^(٤٠)، والأستاذ محمد العدناني^(٤١) هذا الأسلوب ، والصواب كما يرى العدناني هو «كالأخ» ، ولعل الأصح هو «بمنزلة الأخ» ، ولكن نحن لا نختلف في أن «كالأخ» أفضل من «بمنزلة الأخ» إلا أننا لا نرى بأساً في استعمالها نظراً لشيوع ذلك في كتب اللغويين والنحاة ، فلو نظرنا على سبيل المثال في باب واحد من أبواب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني كباب التقديم والتأخير لوجدنا أنه يستعمل هذا الأسلوب نحو عشر مرات في خمس صفحات متتالية فقط^(٤٢) ، هذا في باب واحد وفي جزء منه فقط فما بالك بأبواب الكتاب كلها ؟ كما أنني وجدت ابن الحاجب يستعمل هذا الأسلوب في أحد كتبه إحدى عشرة مرة^(٤٣) ، ويشيع هذا الأسلوب كثيراً أيضاً لدى ابن خلدون^(٤٤) وغيره^(٤٥) .

رابعاً : «سيما»

يخطيء الدكتور أحمد مختار عمر تجريد «سيما» من الواو و«لا»^(٤٦) وهو بذلك يتمسك بما نص عليه ثعلب من أن استعمال هذا الأسلوب على خلاف ما جاء في قول امرئ القيس ، ولا سيما يوم بدارة جلجل ، خطأ^(٤٧) .

٤٠ - أزهير الفصحى ص ٧٦ .

٤١ - معجم الاخطاء الشائعة ص ٥٣ .

٤٢ - انظر الصفحات ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ .

٤٣ - انظر الامالي النحوية ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٥ ، ١٠١ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ج ٣ ص ١٠٠ ،

١٠٢ ، ج ٤ ص ٤٠ ، ٤٢ ، ١٠٩ ، ١٣٤ .

٤٤ - انظر المقدمة ص ٤٢٢ ، ٧٥٤ ، ٧٦٢ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٧٥ ، ١١٢١ .

٤٥ - انظر البحر المحيط لابي حيان ١/١٦٨ . وانظر نتائج الفكر للسهي ص ٣٢٩ ، ٣٤٦ .

٤٦ - العربية الصحيحة ص ١٦٠ .

٤٧ - انظر معني اللبيب ١/١٤٩ .

ونقول إذا كان ثعلب قد أنكر تجريد «سيما» من الواو و«لا» فإن من النحاة من أجاز ذلك نظراً لكثرة استعمالها ، «وإذا كثُر الشيء احتاجوا فيه من التصرف ما لم يحتاجوا فيما قل»^(٤٨) فكثرة الاستعمال هي مظنة التغيير والتحوير في أشكال الكلم وفي معانيها أيضاً . قال سيويوه :^(٤٩) «وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه» . وقال ابن يعيش^(٥٠) «الكلمة إذا كثُر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها» فكثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغها على حد سواء . وعليه ، فإن سقوط الواو و«لا» من «ولا سيما» يعد في الحقيقة تطوراً لحق بها بسبب كثرة استعمالها . ويجب علينا «أن نتقبل حقائق التغيير اللغوي التي تقول : إن اللغة يصيها التغيير في الصوت والنحو والمفردات»^(٥١) ولهذا فقد أجاز الرضي استعمالها بدونها . قال في شرح الكافية^(٥٢) : «وتُصَرَّفُ في هذه اللفظة» تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقليل : «سيما» بحذف «لا» و«لا سيما» بتخفيف الياء مع وجود «لا» و«حذفها» . فما جاء مخففاً مع حذف الواو قوله :

فَ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَمَا

عقد وفاء به من أعظم القرب^(٥٣)

وقد حكى الجوهري «جاء في القوم لا سيما أخوك»^(٥٤) . وبالنسبة للغويين ، فإننا نجد ابن جني نادراً ما يستعمل «الواو» مع لا سيما ، فمن يتصفح كتاب «سر صناعة الاعراب» أو الخصائص يجده لا يكاد يثبت

٤٨ - الأمالي النحوية ١٦٣/٤ .

٤٩ - الكتاب ١١١/٤ .

٥٠ - انظر الاشباه والنظائر ٣٠٦/٢ .

٥١ - التعريف بعلم اللغة ص ٦٢ .

٥٢ - ١٣٦/٢ .

٥٣ - مغني اللبيب ١٤٩/١ .

٥٤ - الصحاح ٢٣٨٧/٦ عمود ٢ .

الواو^(٥٥) ، ونجد ذلك عند السهيلي أيضاً^(٥٦) . وقد جاءت في الاستعمال بدون الواو و«لا» معاً . فقد ذكر السيوطي لأحدهم :
سيما من حالت الأحراس من دون مناه^(٥٧)

ومما يعزز استعمالها بدون الواو ولا ، استعمال كبار الكتاب لها كأبي حيان التوحيدي ، جاء في الأمتاع والمؤانسة قوله :^(٥٨) «ورجعنا إلى الحديث فانه مشهي ، سيماً إذا كان من خطرات العقل» واستعملها ابن خلدون كذلك في مقدمته حيث قال :^(٥٩) «فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم سيماً المفترسة» .

خامساً : الأناية ، أناني

أجاز الأستاذ العدناني لفظ «الأناية» بالتشديد^(٦٠) وكذلك لم ير الدكتور أحمد مختار عمر بأساً في استعمالها^(٦١) ونحن لا نرى ذلك ، ونؤثر عليها لفظ «الأثرة» ، وذلك لأنه لم يرد بها سماع عن العرب ، فضلاً عن أن النسب إلى الضمير «أنا» خارج عن القياس ، فالنسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب قياساً ولا شذوذاً وأما توجيه الدكتور أحمد مختار عمر لها فمردود لأمرين : أما

٥٥ - انظر في سر صناعة الاعراب ١/٥١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١١٤ ، ٣٣٣ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ ،

٠٨٢٠/٢ وانظر الخصائص ١/٢٢٧ ، ١٨٧/٢ ، ١٩٣/٣ .

٥٦ - انظر نتائج الفكر ص ٤٠ ، ٥٥ ، ١٥٤ ، ٢٠٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ . وانظر شرح المفصل

١/٧٣ ومقدمة ابن خلدون ٧١٣ .

٥٧ - مع الهوامع ٣/٢٩٤ .

٥٨ - الأمتاع والمؤانسة ١/٢٢ .

٥٩ - مقدمة ابن خلدون ص ٧١ .

٦٠ - معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٩ .

٦١ - العربية الصحيحة ص ١٣١ .

الأمر الأول فلأن الزيادة - زيادة النون - عملية تصرف . والضمائر كلها لا تقبل التصرف . فلا يتصرف فيها بالزيادة ولا بالحذف . وأما الأمر الثاني : فهو أنه حمل زيادة النون على الضمير هنا على قولهم : لحياي ورقباني وتحتاني وفوقاني ، وهذا لا يجوز أيضاً لأن هذه الألفاظ التي قاس عليها زيادة النون في «الأنايية» تعد من شواذ النسب^(١١) ، والشاذ حكمه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . ولهذا فإن «الأنايية» تعد بدعة لغوية مردودة ، قال علي بن بابي القسطنطيني^(١٢) : «ومن اختراعاتهم الفاسدة لفظ «الأنايية» فإنه لا أصل له في كلام العرب» .

سادساً : ساهم وتساهم

أجاز الأستاذ عباس أبو السعود استعمال الفعل «ساهم» و «تساهم» بمعنى المشاركة^(١٣) . ولقد حذا حذوه الدكتور أحمد مختار عمر^(١٤) . ونقول إن كلاً من «ساهم وتساهم» إنما تعني قارع وتقارع كما جاء في القرآن الكريم «فساهم فكان من المدحضين»^(١٥) أي قارع أهل السفينة فقرع . فلا يكونان بمعنى المشاركة . هذا وقد استند الأستاذ أبو السعود في تقرير حكمه إلى بعض الأدلة : منها قول الحكم الخضري :

تساهم ثوباهما ففي الدرع رادة
وفي المرط لقّاوان ردفهما عبل

٦٢ - انظر مثلاً : شرح الشافية ١/٨٤ ، وشرح جبل الزجاجي ٢/٣٢٢ .

٦٣ - خير الكلام في التقصي عن اغلاط العوام ص ٢١ .

٦٤ - أزهير الفصحى ص ٧٤ .

٦٥ - العربية الصحيحة ص ١٤٣ .

٦٦ - سورة الصافات آية ١٤١ .

ومما اعتمد عليه أيضاً قول ابن منظور في مقدمة معجمه «فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك»^(٦٧) ثم استدل بأدلة أخرى ليست في الواقع شيئاً ذا أهمية .

ونقول أن حجتي الأستاذ أبي السعود هاتين داحضتان كليهما . ونبدأ بحجته الأخيرة ، أي بعبارة ابن منظور ، وبمجرد القاء نظرة سريعة على هذه الجملة : «الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك» يتضح لنا تماماً أن ما استخلصه وفهمه الأستاذ الكريم من هذه العبارة فاسد ، وذلك أن الادعاء بأن «لا يساهم» هنا بمعنى «لا يشارك» سيجعل تركيب الجملة فاسداً ، لا يليق بالرجل العادي أن يقبله ، بله لغوي عظيم كابن منظور ، ذلك «أن مبني كلام العرب على الفائدة ، فحيث حصلت كان التركيب صحيحاً ، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم»^(٦٨) ، وفساد هذا التركيب على أساس هذا التفسير مبني على عطف الشيء على نفسه ، ومعروف بدهاهة «أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة»^(٦٩) ، فلو قلنا مع الأستاذ أبي السعود أن معنى «لا يساهم» في هذه الجملة «لا يشارك» لكانت الجملة على النحو التالي : «... الذي لا يشارك في سعة فضله ولا يشارك» فيكون ابن منظور قد عطف الشيء على نفسه ، فهل يعقل أن يكون هذا هو قصد ابن منظور؟ لو أن الأستاذ الكريم تأمل الجملة قليلاً لأيقن أنه يستحيل هذا المعنى ، ولما زعم بالتالي ما زعم ، ولأيقن أن «تساهم» هنا لم تخرج عن معناها الأصلي أي لا يقارع بمعنى لا يتنازع في سعة فضله .

٦٧ - لسان العرب ٣/١ .

٦٨ - الاشباه والنظائر ١٨٩/٧ .

٦٩ - المرجع السابق ١٨٨/٧ .

ثم لو كان من معاني «تساهم وساهم» المشاركة والمقاسمة أما كان الأجدر بابن منظور أن يشير إلى هذا في مادة «سهم»؟ ألم يسأل الأستاذ الكريم نفسه لم لم يثبت ابن منظور هذا المعنى لـ «ساهم وتساهم» في المكان الطبيعي لهذه المادة؟

ونأتي الآن إلى بيت الحكم الحضري وهو: تساهم ثوباها
ونقول: أن أول من فسر «تساهم» بمعنى تقاسم أو تشارك هو الخطيب التبريزي (٥٠٢ هـ) شارح ديوان الحماسة . فقد جاء في ديوان الحماسة بيتان للحكم الحضري هما:

تساهم ثوباها ففي الدرع رادة
وفي المرط لفتاوان ردفهما عبل
فوالله لا أدري أزيدت ملاحه
وحسنا على النسوان أم ليس لي عقل^(٧٠)

ثم شرح التبريزي هذين البيتين فقال بالنسبة للأول منها: التساهم: التقاسم والمعنى أن جسم هذه المرأة انقسم بين درعها وإزارها^(٧١). ثم جاء الزمخشري (٥٣٨ هـ) فأخذ بقول التبريزي، وقال: «... وتساهموا الشيء: تقاسموا»^(٧٢). ثم استشهد ببيت الحكم الحضري السابق. فالزمخشري متبع إذاً لا مبتدع. وقد فسر الكلمة على أساس تفسير الخطيب التبريزي. ولكن لغوياً كبيراً هو ابن منظور (٧١١ هـ) قد نصّ على أن «تساهم» في البيت تعني: تقارع، ولا نريد هنا

٧٠- شرح ديوان الحماسة ١١٢/٢ .

٧١- نفس المرجع ونفس الصفحة .

٧٢- أساس البلاغة ص ٢٢٣ مادة «سهم» .

أن نفاضل بين ابن منظور كلغوي وبين الزمخشري ، ولكن نضع المسألة بين يدي القارئ الكريم ليقرر ما إذا كان أساس البلاغة هو الأهم أم لسان العرب ، وبالنسبة لي شخصياً فإنه ليس ثمة نسبة للمقابلة أو الموازنة بين هذين المعجمين . فلسان العرب هو الأشهر والأوثق والأخلق بالأخذ عنه إذا ما تضاربت الآراء ، وعليه فإذا ما أفتى كل من أساس البلاغة ولسان العرب في قضية واحدة بحكمين مختلفين ، فلا شك في أن حكم لسان العرب هو الأولى بالقبول ، ذلك لأنه يمثل الصفوة الخمسة من أهم المعاجم العربية^(٧٣) .

لقد نص الزمخشري على أن «تساهم» بمعنى تقاسم ، ونص ابن منظور مرتين على أن «تساهم» في البيت المذكور تعني «تقارع» . ولقد بنى الأستاذ أبو السعود حكمه - في اعتقادي - على أساس أن اللسان قد أغفل هذا البيت ، ولو علم أنه قد ذُكر في اللسان مرتين ، وأنه قد نُصّ في كل مرة على أن المعنى «تقارع» لما زعم ما زعم ، لقد ذكر ابن منظور بيت الحكم الخضري مرتين ، مرة تحت مادة «لفف» - ومع أن البيت قد استشهد به على أساس كلمة «لفاوان» إلا أنه حرص على تفسير معنى «تساهم» - فقال : «قوله تساهم : أي تقارع»^(٧٤) - واستشهد به مرة أخرى تحت مادة «مرط» وكرر نفس العبارة أي «قوله تساهم : أي تقارع»^(٧٥) . ما دلالة صنيعه هذا ؟ لم حرص على تفسير كلمة من المفروض أنه لا يعنيه من أمرها شيء ، نظراً لأنها لم تقع في مادتها ؟ فكان المتوقع منه أن لا يعرض لها لأنه إنما يفسر ما يقع تحت مادة «لفف» وما يقع تحت مادة «مرط» فحسب ، ولكننا وجدناه قد

٧٣ - هي تهذيب اللغة للأزهري ، والمحكم لابن سيده والصحاح للجوهري والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ثم حواشي الصحاح لابن بري ، قال ابن منظور «فليعتد من ينقل عن كتابي هذا انه ينقل عن هذه الأصول الخمسة» ، لسان العرب ٣/١ - ٤ .

٧٤ - لسان العرب ٢٧٨/٩ .

٧٥ - المرجع السابق ٢٣٠/١١ .

حرص على تجلية معنى «تساهم» في البيت مرتين على الرغم من أن هذه الكلمة واقعة خارج نطاق دائرتها رداً منه - وأكاد أجزم بذلك - على ما توهمه التبريزي ، وتابعه عليه الزمخشري . وإذ قد عرفنا أن تفسير «تساهم» في بيت الحكم الخضري بـ «تقاسم» أو «تشارك» إنما كان من قبل التبريزي ، والتبريزي - على أية حال - أديب ، فإننا نجد أنفسنا أمام وجهتي نظراً مختلفتين بصدد هذه الكلمة، بيد أنه إذا ما تردد الأمر في المسائل اللغوية بين فتوى أديب ولغوي ، فلا شك في أن فتوى اللغوي هي الصحيحة ؛ لأن اللغويين أقدر من الأدباء على تحديد المعاني الدقيقة للمفردات .

سابعاً : كافة الناس ، والكافة :

نص النحويون على أن «كافة» لا تستعمل إلا حالاً ، فلا تدخل عليها ، «ال» ولا تضاف ولا تجر . فحول قوله تعالى : «وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة»^(٣٦) ، قال الفراء^(٣٧) : «يقول : جميعاً . والكافة لا تكون مذكرة ولا مجموعة على عدد الرجال فتقول كافين أو كافات للنسوة ولكنها «كافة» بالهاء والتوحيد في كل جهة ، لأنها وإن كانت على لفظ «فاعلة» فإنها في مذهب مصدر ، مثل : الخاصة ، والعاقبة والعافية . ولذلك لم تدخل فيها العرب الألف واللام لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر . وهي في مذهب قولك : قاموا معاً ، وقاموا جميعاً ، ألا ترى أن الألف واللام قد رفضت في قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً ، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم ، إذا كانت في ذلك المعنى . فإن قلت : فإن العرب قد تدخل الألف واللام في الجميع فينبغي لها ان تدخل في «كافة» وما

٧٦ - سورة براءة آية ٣٦ .

٧٧ - معاني القرآن / الفراء ٤٣٦/١ .

أشبهها ، قلت : لأن الجميع على مذهبين : أحدهما مصدر ، والآخر اسم ، فهو الذي شبه عليك . فاذا اردت الجميع الذي في معنى الاسم جمعته وأدخلت فيه الألف واللام ، مثل قوله «وانا لجميع حاذرون» وقوله «سيهزم الجمع ويولون الدبر» . واما الذي في معنى معا وكافة فقولك للرجلين : قاما جميعا ، وللقوم : قاموا جميعا ، وللنسوة قمن جميعا ، فهذا في معنى كل وأجمعين فلا تُدْخِلُهُ ألفا ولا ما كما لم تدخل في أجمعين» . وأفتى بذلك ابن يعيث أيضاً فبصدد تعليقه على عبارة الزنجشري «محيط بكافة الابواب» قال :^(٧٨) «وقوله : بكافة الابواب شاذ من وجهين : احدهما ان «كافة» لاتستعمل الا حالا ، وههنا قد خفضها بالباء . على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحري ، وقد عيب عليها ذلك ، والذين استعملوه لجثوا الى القياس . والاستعمال ماذكرناه . والوجه الثاني : انه استعمله في غير الاناسي . والكافة الجماعة من الناس» . وقد شدد الرضي النكير على من يستخدم «كافة» في غير الحال فقال :^(٧٩) «وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو : كافة وقاطبة ، ولا تضافان . وتقع «كافة» في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه» . ولعله يقصد بذلك الزنجشري . وقد نص على ذلك أيضا أبو حيان شيخ متأخري النحاة فقال^(٨٠) : «وكافة» مما لزم انتصابه على الحال نحو : قاطبة ، فاخراجها عن النصب حالا لحن» . وحذا حذو القدماء بعض لغوي العصر الحديث كالاستاذ عباس ابو السعود^(٨١) ، وصاحب دقائق العربية ، الامير أمين آل ناصر الدين .^(٨٢) وكنا قد تأثرنا بهذا الذي قاله

٧٨ - شرح المفصل ١٧/١ .

٧٩ - شرح الكافية ٥٢/٢ .

٨٠ - البحر المحيط ١٠٩/٢ .

٨١ - ازاهير الفصحى ص ١٣٤ .

٨٢ - دقائق العربية ص ١٢٤ .

هؤلاء العلماء الاجلاء ، فأنكرنا بالتالي على الاستاذ محمد العدناني اجازته استعمال كلمة «كافة» مضافة ومعرفة «بأل»^(٨٣) . ولكننا نعود فنقول ان ماذهب اليه الاستاذ العدناني هو الصواب ، ذلك انها قد جاءت مضافة في كلام العرب ، والدليل على ذلك ما ساقه الاستاذ من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه « . . على كافة المسلمين» ، وفي رواية أخرى «على كافة بيت مال المسلمين» .^(٨٤) والى جانب هذا الشاهد فهناك شاهد آخر ممن يحتاج بكلامه ، فقدوري عن سلمى أم الخير ام ابي بكر الصديق رضي الله عنه انها قالت لابنها ابي بكر «مابلغك ما حدث من صديقك محمد؟ زعم أنه نبي نبأه الله وأرسله الى قومه وكافة الخلق»^(٨٥) ولم يجد كبار الكتاب واللغويين والنحاة بأسا في استعمالها «بال» ومضافة ومجرورة . فالباقلاني استعمالها مجرورة و«بال» ، قال في اعجاز القرآن :^(٨٦) «فاذا كان يظهر وجه الاعجاز فيها للكافة» . وقال ابو حيان التوحيدي :^(٨٧) «فصار بذلك بذلة لكافة الناطقين من الخاصة والعامة» ، وقال ابني جنبي :^(٨٨) «لوضوحه عند الكافة» ، ومن كلامه أيضاً « . . فنحوما ذهب اليه الكافة»^(٨٩) ، ومنه قوله : «اعلم ان أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا»^(٩٠) وقوله : « . . على اجماع الكافة عليه»^(٩١) وقوله «ومخالفتها لما عليه الكافة»^(٩٢) . وقد

٨٣ - معجم الاخطاء الشائعة ص ٢١٨ .

٨٤ - شرح المفصل ١٧/١ الهامش رقم ١ .

٨٥ - انظر وفيات الاعيان ٦٦/٣ .

٨٦ - اعجاز القرآن ص ٤٧ .

٨٧ - الامتاع والمؤانسة ١٣٦/٢ .

٨٨ - الخصائص ٢٤٣/١ .

٨٩ - السابق ٢٢٠/٣ .

٩٠ - سر صناعة الاعراب ٤١/١ .

٩١ - السابق ٤٠١/١ .

٩٢ - السابق ٥٩٦/٢ .

جاء في كلام عبد القاهر الجرجاني : «... ويدخل على كافتهم»^(٩٣) ،
وقوله : «وحكما أطبق عليه الكافة»^(٩٤) ومن كلام السهيلي «واعتماد كافة
الموحدين»^(٩٥) ، ومن كلام ابن عصفور :^(٩٦) : «وأما بعض النحويين وكافة
القراء» وكذلك استعمال صاحب اللسان لها^(٩٧) ، وابن خلدون الذي أكثر من
الحاق «ال» بها حتى لا تكاد تحاو عنده منها^(٩٨) . وبناء على مجيئها في كلام من
يحتج به ، وفي كلام كبار الكتاب واللغويين غير حال ، فاننا نؤيد رأي
الاستاذ العدناني ونقول أنها تأتي معرفة «بال» ومضافة ومجرورة ، ولكن الأكثر
والافصح هو استعمالها حالا ، كما جاءت في القرآن الكريم في غير موضع .

ثامنا : الرجال يعفون ، والنساء يعفون

أثرت قبل ان آتي الى القضية الرئيسية في هذا البحث ألا وهي النسب
الى «رئيس» بالياء المشددة ان أتكلّم على قضية صرفية ، قد أخطأ القدماء في
رصدها ، وماكنت أود أن أقحم قضية صرفية في بحثي هذا لولا ان هذه
القضية لم يقتصر الخطأ في رصدها على القدماء وحدهم ، بل شاركهم في هذا
الرصد الخاطيء بعض الباحثين المحدثين المعروفين والذين لهم اسهام طيب
في مجال الدراسات اللغوية الحديثة .

٩٣ - دلائل الاعجاز ٥٨٦ .

٩٤ - السابق ٥٩٥ .

٩٥ - نتائج الفكر ٤٢ .

٩٦ - المتع في التصريف ٤٥٣/٢ .

٩٧ - اللسان ٢١٦/١١ ، ١٨٥/٢٠ .

٩٨ - انظر المقدمة ص ١٤٦ ، ٢٧٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ (وقد استعملت في هذه الصفحة خمس

مرات بـ «ال» ، ٣٤٠ .

فقد ذهب القدماء الى أن هناك فرقا بين قولنا «الرجال يعفون» و«النساء يعفون» ، وان الفعل في الجملة الأولى محذوف اللام ووزنه «يعفون» في حين أن لامة باقية في الجملة الثانية ووزن الفعل بالتالي «يَفْعُلْنَ»^(٩٩) . وهذا خطأ أوقعهم فيه الخلط بين الضمة الطويلة والواو في «النساء يعفون» فظنوا أن كل ما حصل على الفعل بعد دخول نون النسوة هو سقوط الحركة ثم بقيت الواو ، لام الكلمة ، على حالها . ولكن اذا كنا نجد للقدماء عذرا في هذا الخلط ، فاننا لانجد عذرا البتة للغوي حديث يشاركهم في هذا الاعتقاد الخاطيء ، نظرا للتطور الكبير الذي حققته اللغويات في هذا العصر ولاسيما الدراسات الصوتية . ولذا نقول بأن الدكتور احمد مختار عمر قد جانب الصواب حين قال : «وهنا ينبغي التنبيه إلى أن الواو في «يشكون» هي لام الفعل والنون هي الفاعل»^(١٠٠) .

والصحيح أنه ليس ثمة فرق البتة بين قولنا : «الرجال يعفون» و«النساء يعفون» فوزن الفعل في كلتا الحالتين «يعفون» «واللام محذوفة» ، وبيان ذلك على النحو التالي : باسناد الناقص الواوي الى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) يصبح الفعل يعفونون Ya⁶fuwūna بوزن «يَفْعُلُونَ» وباسناده الى نون النسوة يصبح - بعد اسكان اللام - يَفْعُونَ : Ya⁶fuwna بوزن «يَفْعُلْنَ» ، غير أنه باسناد الفعل الى هذين الضميرين تشكلت مزدوجات صوتية مرفوضة عربيا هي المزدوج الصاعد «Wū» في يعفونون Ya⁶fu wū na والمزدوج الهابط «uw» في يَفْعُونَ : Ya⁶fuwna وانما كانت مرفوضة لأنها عبارة عن تتابع أصوات متجانسة ، فتعمد العربية بشكل آلي الى المخالفة بين عنصري المزدوج في كل حالة عن طريق حذف الصامت

٩٩ - انظر على سبيل المثال : نزهة الطرف في علم الصرف ص ٤١ ، وانظر الامالي الشجرية

ج ٣٧٦/١ ، وانظر شرح شذور الذهب ص ٦١ .

١٠٠ - العربية الصحيحة ص ١٢١ .

الذي هو «الواو» لام الفعل ، ويسقوط لام الفعل من «يعفون» يصبح الفعل «يعفون». وما تجدر الإشارة إليه هنا أن اللام قد حذفت ولم يعوض عنها بشيء نظراً لأن الحركة التي تليها حركة طويلة، والطويل مهما مُدَّ يبقى طويلاً . وتحضرنا في هذا المقام قصة أبي اسحاق الزجاج عندما نازعه خصم يوماً في جواز اجتماع الفتحين الطويلتين (أي الالفين) حيث راح الرجل يمد الفتحة الطويلة كثيراً ، فما كان من أبي اسحاق الا ان قال له : «لومدتها الى العصر ماكانت إلا ألفاً واحدة»^(١١١) وعليه فعند اسقاط الواو لام الكلمة من «يعفون» تتصل الضمة الطويلة التي هي جماعة الغائبين بعين الفعل وبذلك يصبح «يعفون» بوزن «يفعون» .

وبحصول الشيء نفسه مع نون النسوة في Ya⁶fuwna مع فرق طفيف ، وهو أنه بالمخالفة بين عنصري المزدوج الهابط المرفوض عربياً وهو «UW» تحذف الواو ، لام الفعل ، ويعوض عنها هنا بمد الحركة السابقة وبذلك يتحول الفعل من «Ya⁶fuwna» بوزن «يَفْعُلْنَ» الى «Ya⁶fūna» بوزن «يعفون» فلا فرق ولا تمييز اذا البتة بين الحالتين . والغريب حقا أن القدماء قد نصوا على أن الواو الساكنة لاتثبت وقبلها ضمة ، وعبارة سيبويه في ذلك صريحة وواضحة «ولاتثبت واو ساكنة وقبلها ضمة»^(١١٢) ومع ذلك يقولون بأن ما يأخذ صورة الواو في «يعفون» «Ya⁶fna» هو اللام!! .

تاسعاً : «رئيسية»

خطأ الاستاذ محمد العدناني النسبة الى «رئيس» بالياء المشددة أي «رئيسية»^(١١٣) دون أن يبين لنا وجه الخطأ في مثل هذا الاستعمال ، قانعا من

١٠١ - الخصائص ٨٩/١ .

١٠٢ - الكتاب ١٩٥/٤ .

١٠٣ - معجم الأخطاء الشائعة ص ٩٨ .

الحجج بأدناها الا وهي استعمال بعض اللغويين والادباء لـ«الرئيسية» بدل «الرئيسية» . ونقول إن هؤلاء الذين استند اليهم الاستاذ الكريم في حكمه بتخطئة هذا الاستعمال على أساس استعمالهم ليسوا ممن يحتاج بهم ، ولو أن هذا الاستعمال ورد عن من يحتاج بكلامه لما طلبنا تفسيراً ولا تعليلاً ، لأننا انما نحكي العرب في طرائق نطقهم . ان هؤلاء العلماء الأجلاء ممن يستأنس باستعمالهم فقط ، واذا كان الاستاذ قد حكم بتخطئة هذا الاستعمال بناء على أن هؤلاء الأئمة تنكبوا استعمال «الرئيسية» فانه يحق لنا على هذا الأساس ان نحكم بأنه صواب اذا ما وجدنا أحد الأئمة قد استعمله ، وهذا ما كان وما سنبينه لاحقاً . وعليه فاذا ما قال الاستاذ العدناني ان «الرئيسية» خطأ ، نقول : لابل هي صواب لأن هناك من استعملها من الأئمة .

هذا ، ولقد شغلت قضية النسبة الى «رئيس» مجمع اللغة العربية بالقاهرة وانقسم الباحثون بشأنها الى قسمين :

قسم أجاز هذا الاستعمال ، وهم أولئك الذين نظروا الى المسألة نظرة وصفية أمثال الاستاذ محمد شوقي أمين^(١٠٤) والاستاذ محمد خلف الله أحمد^(١٠٥) .

والقسم الاخر ، أنكر - بناء على أسس معيارية صرفة - مثل هذا الاستعمال وفي مقدمتهم الاستاذ عباس حسن^(١٠٦) .

وقبل ان نشرع في توضيح موقف المنكرين لهذا الاسلوب نريد أن نقدم بين يدي القضية تحديداً لمفهوم النسب والتأثير المعنوي الذي يحدثه الحاق ياء النسب .

النسب في الحقيقة إضافة ، فقولنا : «هاشمي» ، كقولنا «ابن

١٠٤ - كتاب الألفاظ والاساليب ص ١٧ .

١٠٥ - السابق ص ٢٨ .

١٠٦ - السابق ص ٢٢ .

هاشم» ، في كلتا الحالتين فان الكلمة «هاشم» هي المركز او النواة لهذا المركب الاسمي ، وكل من ياء النسب ، وابن ، توابع لها ، فقد أضفنا الياء المشددة الى هاشم في الأولى ، واضفنا ابن إليه في الثانية ، فالنسب في الحقيقة إضافة ، ولقد ، أكد الزجاجي هذه الحقيقة قديما بقوله :^(١٠٧) «ولعمري إن النسب إضافة ، لأننا اذا قلنا : رجل بكرّي وتيميّ ، فانما نضيفه اليه ، ولكنه ليس على طريق المضاف والمضاف اليه ، وليس ههنا لفظ «خافض ولاغفوض» . وجاء في حاشية الشيخ يس على التصريح قوله^(١٠٨) : «قال ابن اياز : النسبة بضم النون وكسرهما بمعنى الاضافة ، وهي اضافة معكوسة ، كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه . ألا ترى انك اذا قلت : «غلام زيد» فغلام هو المضاف الى زيد . واذا قلت : «تيمي» فتميم هو المنسوب اليه؟ والياء المشددة قائمة مقام «الرجل المنسوب» . واذا قد عرفنا ان النسب في الحقيقة اضافة علمنا سر تسمية سيويه لهذا الباب بـ«باب الاضافة»^(١٠٩) . قال ابن عصفور مزكيا هذه التسمية . «وهو الصحيح ، لان الاضافة أعم من النسب ، لان النسب في العرف ، انما هو اضافة الانسان الى آبائه واجداده ، يقال : فلان عالم بالأنساب . والاضافة في هذا الباب قد تكون الى غير الآباء والأجداد ، فلذلك كانت تسميته اضافة أجود من تسميته نسباً»^(١١٠) .

وأما بشأن الاثر المعنوي ، فان ياء النسب «من شأنها تصوير غير الصفة صفة ، والمعرفة نكرة»^(١١١) ، فالجامد يصبح معها في حكم المشتق بحيث

١٠٧ - الاشباه والنظائر ١١٤/٥ .

١٠٨ - حاشية الشيخ يس على التصريح ٣٢٧/٢ .

١٠٩ - الكتاب ٣٣٥/٣ .

١١٠ - شرح جمل الزجاجي ٣٠٩/٢ .

١١١ - مفتاح العلوم ص ١٢٠ .

يحمل الضمير ويرفع الظاهر ، ولذا يجمع بسبب النسب مالا يجوز جمعه بالواو والنون نحو : البصريين والكوفيين .

ولما كان الحاق ياء النسب يصير غير الصفة صفة فقد أنكر جمهور النحاة بناء على أسس معيارية صرفة إلحاق ياء النسب بالصفات ، لأن النسب والحالة هذه سيكون من باب إضافة الشيء الى نفسه ، وإضافة الشيء إلى نفسه مبدأ مرفوض عند البصريين . قال أبو جعفر النحاس^(١١٢) : «إضافة الشيء الى نفسه محال عند البصريين ، لأن معنى الاضافة في اللغة ضم شيء الى شيء ، فمحال أن يضم الشيء الى نفسه» . ولكن الكوفيين أجازوا بناء على ما ورد في كلام العرب - إضافة الشيء الى نفسه^(١١٣) ، جاء في شرح الكافية :^(١١٤) «قال الفراء : ان العرب تميز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغباب

والنجا هو الجلد» . قال ابن بري^(١١٥) : «ويقوى قول القراء قولهم : عرق النسا وحبل الوريد وثابت قطنه وسعيد كرز» .

وفي الحقيقة إن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة لغويا يؤكد ذلك كثرة ما ورد منه في اللغة كقوله تعالى : «ولدار الآخرة»^(١١٦) «وما كنت بجانب

١١٢ - اعراب القرآن / النحاس ٣ / ١٩٨ .

١١٣ - المرجع السابق ٤ / ٣٤٨ .

١١٤ - شرح الكافية ٢ / ٢٤٥ .

١١٥ - لسان العرب ٢٠ / ١٧٨ .

١١٦ - سورة يوسف آية ١٠٩ .

الغربي»^(١١٧) و«حق اليقين»^(١١٨) ، و«حب الحصيد»^(١١٩) وكقول امرئ القيس
«بكر المقناة» . قال أبو سعيد الضرير^(١٢٠) : «سألني أبو دلف عن قول امرئ
القيس :

كبكر المقناة البياض بصفرة

قال : أخبرني عن البكر هي المقناة ام غيرها؟ قلت هي هي . قال :
أيضاف الشيء الى صفته؟ قلت : نعم .
قال : فأين؟ قلت : قد قال الله تعالى : «ولدار الآخرة» فأضاف
الدار الى الآخرة . وهي هي بعينها» .

ومن هذا القبيل أيضاً: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ورخاء الدعة
وسكائك الهواء . . . ولقد كثّر مثل هذا وشاع في كلامهم حتى أقرّ به كثير
من اللغويين كالزهري الذي قال : «والعرب تضيف الشيء الى نفسه والى
صفته»^(١٢١) ، وكالرضي الاسترابادي الذي لم يجد بدا هو الآخر من التسليم
بجواز ذلك قائلاً : «والانصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه» ، ثم أردف يقول
معرضاً بتأويلات البصريين وتكلفهم الزائد : «ولو قلنا ان بين الاسمين في
كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة»^(١٢٢) .

نخلص من هذا كله الى أن اللغويين قد انقسموا بشأن اضافة الشيء
الى نفسه الى قسمين : مؤيد ويمثله الكوفيون ، ومن قال بقولهم ، استنادا الى

١١٧ - سورة القصص آية ٤٤ .

١١٨ - سورة الواقعة آية ٩٥ .

١١٩ - سورة ق آية ٩ .

١٢٠ - الأشباه والنظائر ٦/١٨٩ - ١٩٠ .

١٢١ - نقلنا عن اللسان ٩/٤٠٦ .

١٢٢ - شرح الكافية ٢/٢٤٦ .

ثبوت ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيرا^(١١٣) . ومعارض ويمثله البصريون محتجين بأن الاضافة انما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لايتعرف بنفسه ، ولذلك اضطروا الى التأويل والتقدير بأن «حق اليقين» مثلا يقدر ب: حق الامر اليقين و«لدار الآخرة» تقديره و«لدار الساعة الآخرة» و«حسب الحصيد» تقديره : حب الزرع الحصيد^(١١٤) ، وهكذا ، وهذا تكلف نحن في غنى عنه . ثم ان الاصل هو عدم الحذف وعدم التقدير ، فحمل الامر على ظاهره وعلى أصله أولى . ولذا فانا نؤثر وجهة نظر الكوفيين ، ونقول معهم ان اضافة الشيء الى نفسه والى نعته جائزة ، واذا كان هذا جائزة في الاضافة التقليدية ، فاننا نرى كذلك جوازه في النسب ، لأن النسب والاضافة من باب واحد كما قدمناه ، اذ النسب في حقيقة أمره اضافة «والعرب يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره»^(١١٥) فهذا احتجاج من جهة القياس والحمل على النظر .

ولكن الذين تمسكوا بوجهة النظر البصرية ، واحتكموا الى المعيارية من الباحثين المحدثين ، رفضوا مبدأ اضافة الشيء الى نفسه مطلقا ، في الاضافة التقليدية وفي الاضافة بمعنى النسب أيضاً ، ومن هنا كانت تخطئة الاستاذ عباس حسن لالحاق الياء المشددة بـ«رئيس»^(١١٦) خاصة والصفات عامة . وقد تأثر به بعض الباحثين الذين دفعهم الحماس الى اطلاق الاحكام دون تروٍ أو تمحيص قائلين : «... فاضافة ياء النسب الى الصفة ليست من الاستعمالات العربية»^(١١٧) . لاشك في أن هذا تطاول وجرأة على اللغة بغير

١٢٣ - الانصاف في مسائل الخلاف ٢٢٨/١ مسألة ٦١ .

١٢٤ - المرجع السابق ٢٢٩/١ مسألة ٦١ .

١٢٥ - الأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ .

١٢٦ - كتاب الألفاظ والأساليب ص ٢٥ .

١٢٧ - انظر مقال الدكتور عبدالفتاح الحموز في صحيفة الدستور عدد الخميس ١٤/٢/٨٥م .

وجه حق ، ألم يقرأ هذا الباحث وأمثاله قوله سبحانه : «أعجمي وعربي»^(١٢٨) ؟ لقد أقر النحاة الذين يقتدى بهم ويؤخذ بأقوالهم ان الياء في أعجمي للنسب ، قال أبو حيان :^(١٢٩) تقول العرب : رجل أعجم ورجل أعجمي . فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو: أحمرِّي ودوَّارِي مبالغة في أحمر ودوار . فالياء ياء نسب ، وياء النسب تصير غير الصفة صفة ، فاذا دخلت على الصفة عمقت معنى الوصفية وأكدته ، ومن هنا كانت الغاية من الحاق ياء النسب في أعجمي تأكيداً وتقوية لمعنى العجمة ، قال القرطبي^(١٣٠) : « . . فكانت النسبة الى الأعجم أكد ، لان الرجل الأعجمي الذي ليس من العرب قد يكون فصيحاً بالعربية ، والعربي قد يكون غير فصيح ، فالنسبة الى الاعجمي أكد في البيان » .

واذا كان البصريون ومناصروهم لا يسلّمون بأن الياء في «أعجمي» و«أحمرِّي» و«دوَّارِي» للنسب بناء على رفضهم مبدأ إضافة الشيء الى نفسه ، نقول لهم كما قال أبو حيان قديماً^(١٣١) : «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم» ، ان الذي يحكمنا جميعاً هو الواقع اللغوي ، الذي قد أثبت لحاق ياء النسب بالصفات في عدد كبير من الكلمات أحصى منها الاستاذ شوقي أمين أربعين كلمة^(١٣٢) ، وسنذكر بالاضافة اليها نحواً من أربعين كلمة أخرى ، وماذكره الأستاذ شوقي أمين وماسنذكره لا يمثل استقراء كاملاً او شبه كامل للنصوص ، فهذا ما لا يقدر عليه أحد بطبيعة الحال فمن يستطيع أن يلم بكل ماجاء عن العرب؟ ان ماجمعت من مفردات

١٢٨ - سورة فصلت آية ٤٤ .

١٢٩ - البحر المحيط ٥٠٢/٧ .

١٣٠ - الجامع لاحكام القرآن ٣٦٨/٨ .

١٣١ - البحر المحيط ١٥٩/٣ .

١٣٢ - كتاب الالفاظ والاساليب ص ١٩ - ٢٠ .

كان نتيجة بحث في عدد محدود جدا من كتب التراث ، وربما وقع بعضها لي مصادفة ، وفيما يلي سرّد هذه المفردات :

١ . أحوريّ

قال الشاعر

تكف شبا الأنياب منها بمشفر خريع كسبت الأحوريّ المخضر^(١٣٣)

٢ . أرونان وأروناني، قال النابغة الجعدي :

فظل لنسوة النعمان منا على سفوان يوم أروناني

أراد : أروناني بتشديد ياء النسبة^(١٣٤)

٣ . أشقريّ^(١٣٥)

٤ . أصفريّ^(١٣٦).

٥ . أكثرّي «سبب أكثرّي»^(١٣٧).

٦ . أولي وأولية

«... الاختراع الأولي»^(١٣٨) . وقال الشاعر :

قد خط ذلك في السطو ر الأوليات القدائم^(١٣٩)

٧ . أحمر باحر وباحرى^(١٤٠).

١٣٣ - لسان العرب ٥/٣٠٠ .

١٣٤ - المرجع السابق ١٧/٥٢ .

١٣٥ - المحتسب ٢/١٢ .

١٣٦ - شرح المفصل ٣/١٣٩ .

١٣٧ - اسباب حدوث الحروف ص ٨ .

١٣٨ - تذكرة النحاة ص ٢٢٧ .

١٣٩ - المرجع السابق ص ٦٢٦ .

١٤٠ - لسان العرب ١/١٠٩ .

٨ . باطلِيّ

«فكيف اذا قرنت برجل باطلِيّ»^(١٤١)

٩ . حرامي . قال امرؤ القيس :

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام

أراد حرامي فخفف الياء لضرورة»^(١٤٢)

١٠ . حنيف وحنيفي . قالوا : «الدين الحنيفي»^(١٤٣) ، «وأهل الملة

الحنيفية»^(١٤٤) .

١١ . دجوج ودجوجي . ليل دجوج ودجوجي^(١٤٥) شديد الظلمة .

١٢ - ١٣ . سابقي ولاحتي : «ثلاثة سابقة وواحد لاحق»^(١٤٦)

١٤ - ١٥ . سراطي يقال سراط وسراطي . قال المتنخل الهذلي :

كلون الملح ضربته هبير يترّ العظم سقاط سراطي

أراد : سراطي فخفف ياء النسبة^(١٤٧) لمكان القافية .

١٦ . سرطم وسرطمي^(١٤٨) .

١٧ - ١٨ . شاهدي وغائي «... الصورة الغائبية والشاهدية»^(١٤٩) .

١٤١ - الامتاع والمؤانسة ٥٢/١ .

١٤٢ - الأمالي الشجرية ٢٨/١ .

١٤٣ - كتاب الافعال / ابن القطاع ٥/١ .

١٤٤ - الكشف ٣٠٩/٣ .

١٤٥ - لسان العرب ٩٠/٣ .

١٤٦ - مفتاح العلوم ص ٤٥٧ .

١٤٧ - لسان العرب ١٨٥/١٠ .

١٤٨ - المرجع السابق ١٧٨/١٥ .

١٤٩ - الامتاع والمؤانسة ١٤٣/٣ .

- ١٩ . شحاجي . قال الشاعر:
يا طيبها ليلة حتى تَحْوَنُها داع دعا في فروع الصبح شَحَاجُ
أفما إراد شحاجي .^(١٥٠)
- ٢٠ . شرعبي^(١٥١) .
- ٢١ . شهواني : قال العجاج :
فهن شهاوي وهو شهواني^(١٥٢)
«والنفس الشهوانية»^(١٥٣)
- ٢٢ . شيطمي^(١٥٤) قال أبو المنهال نفيلة الأشجعي :^(١٥٥)
يعقلهن أبيضُ شيطمي وبس معقلُ الذود الخيار
٢٢ . صمعري^(١٥٦) يقال صمعر وصمعري وهو الشديد من كل شيء :
- ٢٤ . ضيَاطي . قال سلمة بن الخرشب :
قد زُوجت أحر ضيَاطيا تحسبه اذا مشى خصيا^(١٥٧)
- ٢٥ . ضيغمي وضيغميات قال رؤبة
بالعثرين ضيغمي هواس^(١٥٨)
وقال أيضا :
- أسكت أجراس القروم الألواد الضيغميات العظام الألداد^(١٥٩)

١٥٠ - لسان العرب ١٢٩/٣

١٥١ - المرجع السابق ٤٧٦/١ .

١٥٢ - المنصف ٦٧/٣ .

١٥٣ - الامتاع والمؤانسة ١٤٧/١ .

١٥٤ - لسان العرب ٧٥/٥ .

١٥٥ - المرجع السابق ٧٥/٥ .

١٥٦ - المرجع السابق ١٣٨/٦ .

١٥٧ - مجالس ثعلب ٣٠٩/١ .

١٥٨ - مجموع أشعار العرب ص ٦٧ .

١٥٩ - المرجع السابق ص ٤١

- ٢٦ . طاعنيّ . روى أبو زيد في نوادره :
- خويلة ابي هالك ودأ والطاعنيون لما خالفوا الغيرا^(١٦٠)
- ٢٧ . ظاهري : « .. كلام ظاهري »^(١٦١)
- ٢٨ . عصبي^(١٦٢)
- ٢٩ . غريبي : من الآيات الفرقانية والاحاديث الغريبية^(١٦٣)
- ٣٠ . قسامي : قال رؤبة :
- طاوين مجهول الخروق الاجداب طي القسامي برود العصاب^(١٦٤)
- ٣١ . قراقري
- كان حذاء قراقريا^(١٦٥)
- ٣٢ . كبيرّي . قال البوصيري :
- حكى حسنات في صحائف مؤمن يسر كبيرّي بها وصغير^(١٦٦)
- ٣٣ . كلابيّ
- غُضِف طواها الامس كلابيّ^(١٦٧)

-
- ١٦٠ - النوادر ص ١٠٦ .
- ١٦١ - مفتاح العلوم ص ٣٢٧ .
- ١٦٢ - لسان العرب ٩٩/٢ .
- ١٦٣ - الاعتقاد في نظائر الظاء والضاد ص ٢٣ .
- ١٦٤ - مجموع أشعار العرب ص ٦ .
- ١٦٥ - الخصائص ٢٠٥/٣ .
- ١٦٦ - المدائح النبوية بين الصرصري والبوصيري ص ٨٥ .
- ١٦٧ - الخصائص ٢٠٥/٣ .

٣٤ - ٣٥ . الماضيو والمضارعية . « . بين الجملتين الماضيو والمضارعية»^(١٦٨)

٣٦ . المبتدئية . « . بعد ذكر الجملة المبتدئية»^(١٦٩)

٣٧ . مشركي . قال الراجز :

ومشركي كافر بالفرق^(١٧٠)

٣٨ . معتبني قال رؤبة :

عنا وعن سهل المحيا مسفر معتبني في العديد الأكبر^(١٧١)

٣٩ . مهاجري : جاء في السيرة «فكان يقال له : مهاجري أنصاري»^(١٧٢)

٤٠ . هبهي^(١٧٣)

وبعد ، فهذه أربعون كلمة من الصفات ، لم نذكر معها كلمة «رئيسية» بعد ، فاذا أضفنا هذا العدد الى ما ذكره الاستاذ محمد شوقي أمين يصبح لدينا قدر صالح يمكن الاستئناس به في جواز النسب الى الصفات عامة والى كلمة رئيس خاصة .

ونقول في النهاية للاستاذ العدناني ولكل من أنكر إضافة الياء المشددة الى كلمة «رئيس» ان واحداً من أبرز أئمة اللغة والأدب ، بل صاحب دائرة معارف كاملة لم يجد غضاضة في النسب الى كلمة «رئيس» الا وهو

١٦٨ - حاشية يس على التصريح ٥٤/١ .

١٦٩ - الامالي الشجرية ٣٧٧/١ .

١٧٠ - لسان العرب ٣٣٥/١٢ .

١٧١ - مجموع أشعار العرب ص ٦٢ .

١٧٢ - السيرة النبوية ٤٦٠/١ ، ٤٦٤ .

١٧٣ - لسان العرب ٢٧٧/٢ .

القلقشندي صاحب صبح الأعشى ؛ فقد جاء في هذا السفر الجليل قوله :
«وأما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية»^(١٧٤) فما رأيُ الاستاذ العدناني؟ وما
رأيُ المنكرين عامة؟ إذا كان هذا العالم الجليل قد أجاز النسب اليها فلا عبرة
باعتراض لغويي هذا العصر ولا بانكار «معطلة» هذا الزمان ، ولا سيما اذا
عرفنا ان القلقشندي ينحدر من أصل عربي صميم ، من بني بدر بن «إبرة
من قيس عيلان»^(١٧٥).

بقي ان نقول للاستاذ عباس حسن أن هناك من اللغويين من نص
على جواز النسب الى الصفة ، وهاك الدليل على ذلك ، قال ابن
عصفور :^(١٧٦) «والنسب يكون الى الأب والى الأم والى الحي والى القبيلة ،
والى مكانة والى صنعته والى ما يلازمه والى ما يملكه والى من يكون على مذهبه
والى صفته ، وذلك قليل نحو : أحمرّي وأعجميّ ودوّاريّ» . ولا شك في أن
المعارضين سيتشبهون بقول ابن عصفور : «وذلك قليل» وقد حق له أن يحكم
عليه بالقلة اذ كان كل ما وقف عليه لا يزيد على أربع كلمات فقط . فماذا كان
سيقول ياترى لو وقف على قرابة ثمانين كلمة هي مجموع ما ذكره الاستاذ محمد
شوقي أمين بالاضافة الى ما ذكرناه نحن؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى
فان . . القلة لاتعني عدم الفصاحة أو الشذوذ، قال الرضي^(١٧٧) «والكثرة
لاتدل على أن المكثور غير فصيح ، بل تدل على أن الأكثر أفصح» . ولكننا
لانسلم بقول الرضي هذا على اطلاقه ، ذلك ان النسب الى الصفة ، وان
ذكر ابن عصفور انه قليل ، الا انه قد ورد في القرآن الكريم «والقرآن

١٧٤ - صبح الأعشى ٣٠/٤ .

١٧٥ - المرجع السابق ٢٠/١ .

١٧٦ - شرح جمل الزجاجي ٣٠٩/٢ .

١٧٧ - شرح الكافية ١٩٦/٣ .

الكريم انما يجيء على ما كثر في اللسان وكان أفصح»^(١٧٨) ، ذلك ان القرآن يمثل العربية في أسمى وأرقى مستوياتها .

نخلص من هذا كله الى القول إن النسب الى رئيس على ضوء ماقدمناه صحيح سليم ولاغبار عليه ، وتخطئة هذا لاستعمال بعد هذا الذي قد بيناه انما هو مكابرة فحسب ، وانكار لواقع لغوي مائل ، وتضييق لواسع ، وتحكم ومغالاة ليس لهما من مسوغ أو دافع . واذ يشرف هذا البحث على الانتهاء فانا نجعل مسك الختام له كلمة حق لابن درستويه اطلقها قديما ، أنعم بها من كلمة! وما أحرانا ان نتذكرها دائما الا وهي قوله :^(١٧٩) «وليس كل ماترك الفصحاء استعماله بخطأ ، فقد يتركون الفصحى لاستغنائهم بفصحى آخر ، أو لعله غير ذلك» .

١٧٨ - تذكرة النحاة ص ٩٦ .

١٧٩ - الزهر ٢٠٨/١ .

المراجع

- ١- أزهير الفصحى في دقائق اللغة / عباس أبو السعود . دار المعارف / القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢- أساس البلاغة / الزمخشري / تحقيق عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٩ م .
- ٣- أسباب حدوث الحروف / ابن سينا / مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٨ م .
- ٤- الأشباه والنظائر / السيوطي / تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥ م .
- ٥- الأصول في النحو / أبو بكر بن السراج / تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ بيروت ١٩٨٥ م .
- ٦- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد / ابن مالك / تحقيق د . حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٤ م .
- ٧- اعجاز القرآن / الباقلاني / تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ٨- اعراب القرآن / النحاس / تحقيق د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٩- الأمالي الشجرية / ابن الشجري . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت د.ت .
- ١٠- الأمالي النحوية / ابن الحاجب / تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط ١ بيروت ١٩٨٥ م .
- ١١- انباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي / تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، دار الفكر العربي / القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ١٢- الانصاف في مسائل الخلاف / ابن الانباري / تحقيق الشيخ محمد محمي الدين عبد الحميد / ط ٣ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ١٣- البحر المحيط / أبو حيان . مكتبة ومطابع النصر الحديثة . الرياض د.ت .
- ١٤- بغية الوعاة / السيوطي / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه / القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ١٥- تذكرة النحاة / أبو حيان / تحقيق د . عفيف عبد الرحمن ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦ م .
- ١٦- التعريف بعلم اللغة / ديفيد كريستال / ترجمة د . حلمي خليل ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

- ١٧ - الجامع لاحكام القرآن / القرطبي ، مطبعة دار الكتب، المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٦٥ م .
- ١٨ - حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح / دار احياء الكتب العربية ، عيسى الباي الحلبي وشركاه/ القاهرة د.ت .
- ١٩ - خزانة الأدب / البغدادي / تحقيق عبد السلام محمد هارون (المجموع مختلف الطبعات) ط١ و ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ومكتبة الخانجي / القاهرة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ م .
- ٢٠ - الخصائص / ابن جنبي / تحقيق محمد علي النجار . القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٢١ - خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام / علي بن بابي القسطنطيني ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٣ م .
- ٢٢ - دقائق العربية / الأمير أمين ناصر الدين / ط٢ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ٢٣ - دلائل الاعجاز / عبد القاهر الجرجاني / علق عليه محمود محمد شاکر ، مكتبة الخانجي / القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- ٢٤ - سر صناعة الاعراب / أبو الفتح عثمان بن جنبي / تحقيق د . حسن هندراوي / ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .
- ٢٥ - السيرة النبوية / ابن هشام / تحقيق مصطفى السقا وزملائه / ط٢ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ٢٦ - شرح ديوان الحماسة / الخطيب التبريزي / ط١ ، دار القلم ، بيروت ، د.ت .
- ٢٧ - شرح جبل الزجاجي / ابن عصفور / تحقيق د . صاحب ابو جناح ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- ٢٨ - شرح الشافية / الرضي الاسترآبادي / تحقيق محمد نور الحسن وزمليه ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- ٢٩ - شرح شذور الذهب / ابن هشام / ط١٠ ، الناشر المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ٣٠ - شرح الكافية / الرضي الاسترآبادي . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس بنغازي ١٩٧٨ م .
- ٣١ - شرح المفصل / ابن يعيش - بيروت د.ت .
- ٣٢ - الصحاحي / احمد بن فارس . تحقيق / السيد أحمد صقر . عيسى الباي الحلبي وشركاه القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- ٣٣ - صبح الأعشى في صناعة الانشا / القلقشندي / نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية / القاهرة د.ت .
- ٣٤ - الصحاح / الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٣٥ - صحيح البخاري / الامام البخاري . دار الجليل - بيروت ، د.ت .

- ٣٦ - صحيح مسلم / الامام مسلم . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د.ت .
- ٣٧ - العربية الصحيحة دليل الباحث الى الصواب اللغوي / د. أحمد مختار عمر ، ط١ ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨١ م .
- ٣٨ - الكتاب / سيويه / تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٦ - ١٩٧٥ م .
- ٣٩ - كتاب الأفعال / ابن القطاع ، ط١ ، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م .
- ٤٠ - كتاب الألفاظ والاساليب / اعداد وتعليق محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، ١٩٧٧ م .
- ٤١ - كتاب الامتاع والمؤانسة / أبو حيان التوحيدي ، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت د.ت .
- ٤٢ - الكشاف / الزمخشري ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت ، ١٩٧٧ م .
- ٤٣ - لسان العرب / ابن منظور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٤ - مجالس ثعلب / ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- ٤٥ - مجموع أشعار العرب / تصحيح وليم بن الورد البروسي . ط١ . منشورات دار الأفق الجديدة - بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٤٦ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها / ابن جنبي ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه . القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- ٤٧ - المدائح النبوية من الصرصري الى البوصيري / د . نعيم صالح ، ط١ ، دار مكتبة الهلال بيروت - الدار العربية - عمان ١٩٨٦ م .
- ٤٨ - المزهري في علوم اللغة / السيوطي / تحقيق محمد احمد جاد المولى وزميليه ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ٤٩ - معاني القرآن / الفراء / تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار / ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ٥٠ - معجم الأخطاء الشائعة / محمد العدناني ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٣ م .
- ٥١ - معجم الأدباء / ياقوت الحموي ، ط٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ٥٢ - مغني اللبيب / ابن هشام / تحقيق د . مازن المبارك وزميليه ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
- ٥٣ - مفتاح العلوم / السكاكي . ضبطه وشرحه نعيم زرزور ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٣ م .
- ٥٤ - المقتضب / المبرد / تحقيق : محمد عبد الخالق عضية / عالم الكتب ، بيروت د.ت .
- ٥٥ - مقدمة ابن خلدون / ابن خلدون . دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

- ٥٦- المتع في التصريف / ابن عصفور/ تحقيق د . فخر الدين قباوة ، ط٣ ، دار الآفاق الجديدة- بيروت ١٩٧٨ م .
- ٥٧- المنصف / ابن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وزميله ، ط١ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٥٨- نتائج الفكر / السهيلي/ تحقيق : د . محمد ابراهيم البنا/ ط١ ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٧٨ م .
- ٥٩- نزهة الطرف في علم الصرف / الميداني . تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة . ط١ بيروت ١٩٨١ م .
- ٦٠- نهج البلاغة / الشريف الرضي/ منشورات المكتبة الأهلية / بيروت ، د.ت .
- ٦١- النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري / ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ م .
- ٦٢- همع الموامع / السيوطي/ تحقيق وشرح . د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥ م .
- ٦٣- وفيات الأعيان / ابن خلكان/ تحقيق : د . إحسان عباس / دار الثقافة/ بيروت ، ١٩٦٨ م .